الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1980-2018)

إعداد الطّالب:
مذكور محمد

إشراف الأستاذ:
د. طهراوي فريد

لجنة المناقشة:

- ✓ د. جوادي علي..... رئيسا
- ✓ د. طهراوي فريد ..... مشرفا
- ✓ د. حيدوشي عاشور ..... مناقشا

2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1980-2018)

إعداد الطّالب:
مذكور محمد

إشراف الأستاذ:
د. طهراوي فريد

لجنة المناقشة:

- ✓ د. جوادي علي..... رئيسا
- ✓ د. طهراوي فريد ..... مشرفا
- ✓ د. حيدوشي عاشور ..... مناقشا

2020/2019

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل، ونسأله السداد والرشاد؛

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف **الدكتور طهراوي فريد** على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة والنصائح الموجهة في إنجاز هذا العمل؛

كما أشكر صديقي وأخي نبيل الذي وقف إلى جانبي وساعدني طوال فترة إنجاز هذا العمل،

كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين رافقوني طوال سنوات الدراسة؛

كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، من قريب أو من بعيد.

إهــداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما....

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة حفظها الله...

إلى ابني وقرة عيني آدم حفظه الله....

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء...

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس.....	
مقدمة.....	[أ – د]
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النفقات العامة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.....	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول النفقات العامة.....	03
المطلب الأول: مفهوم؛ خصائص وعناصر النفقات العامة.....	03
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....	07
المطلب الثالث: أسباب زيادة النفقات العامة.....	09
المبحث الثاني: الاطار النظري للكتلة النقدية.....	12
المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية	12
المطلب الثاني: وظائف النقود وانواعها.....	14
المطلب الثالث: مكونات الكتلة النقدية و مقابلاتها.....	18
المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي.....	23
المطلب الأول: مفهوم وقياس النمو الاقتصادي.....	23
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....	26
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.....	28
خلاصة الفصل.....	31

الفصل الثاني: تطور النفقات العامة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر..... 32
تمهيد..... 33
المبحث الأول: مسار النفقات العامة في الجزائر..... 34
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر..... 34
المطلب الثاني: برامج الانفاق العام في الجزائر..... 38
المطلب الثالث: تقييم برامج الانفاق العام في الجزائر..... 45
المبحث الثاني: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر..... 47
المطلب الأول: تطور كتلة النقود في الجزائر..... 47
المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية في الجزائر..... 48
المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر..... 53
المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر..... 60
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد في الجزائر..... 60
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية للنمو في الجزائر..... 62
المطلب الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للنمو في الجزائر..... 65
خلاصة الفصل..... 70
خاتمة 72
قائمة المراجع..... 75

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	39
02	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة لها.....	41
03	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.....	42
04	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).....	43
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).....	47
06	تطور حجم النقود القانونية في الجزائر للفترة (1980-2017).....	49
07	تطور حجم الودائع تحت الطلب في الجزائر للفترة (1980-2017).....	51
08	تطور حجم الودائع لأجل في الجزائر للفترة (2000-2013).....	52
09	تطور حجم الأصول الخارجية في الجزائر للفترة (1980-2017).....	54
10	تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر للفترة (1980-2017).....	56
11	تطور حجم القروض المقدمة للخزينة في الجزائر للفترة (1980-2017).....	58
12	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).....	63
13	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1980-2018).....	67
14	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).....	68

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018. ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في النفقات العامة والكتلة النقدية، حيث تناولت الدراسة مفاهيم أساسية حول النفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مسار النفقات العامة وتطورات الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2018. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي.

Abstract

This study aims to study the effect of some economic variables on economic growth through a standard study of the case of Algeria during the period from 1980 to 2018. To achieve the aim of the study, the theoretical aspect of some economic variables represented in public expenditures and the monetary mass was reviewed, as the study dealt with basic concepts about spending The public, monetary mass and economic growth in addition to the public spending path, developments in the monetary mass and economic growth in Algeria during the period from 1980 to 2018. The study also concluded that there is a positive relationship between these variables and economic growth.

Key words: public expenditures, monetary supply, economic growth.

مقدمة

مقدمة

إن التقلبات والصدمات التي شهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة فرض على الدولة التـــدخل في دعم النمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث يهدف واضعي السياستان المالية والنقدية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك عن طريق مجموعة من الأهداف الأولية والوسطية ومن أهم هذه الأهداف التي يستطيع واضعي السياسة النقدية التحكم فيهـــا هـــي الكتلة النقدية وهي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، أما من جهة السياسة المالية فهي تعتبر من أهم وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما تتضمنه مـــن تكييف كمي ونوعي للنفقات العامة وتعتبر النفقات العامة من الأدوات الفعالة التي تأثر في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

والجزائر كباقي الدول معرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقـــات، فكلما تدهورت أسعار البترول في السوق العالمية أو انخفضت قيمة الدولار يؤثر على نشاط مختلف المؤشـــرات الاقتصادية الكلية، والدليل على ذلك هو الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي أدت إلى انهيـــار شـــبه كلـــي للاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات إلى محاولة تغيير وبعث الاقتصاد الوطني من جديـــد، إذ شـــرعت الجزائر في تنفيذ برنامجين اقتصاديين بدعم من طرف صندوق النقد الدولي، البرنامج الأول امتـــد مـــن ســـنة 1989 إلى غاية 1993 والمتمثل في برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي كان يهدف أساسا إلى مراقبـــة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، والتقليص من الموازنة العامة عن طريق الضغط علـــى النفقـــات الحكومية، وكذلك العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة عن طريق الرفع من القدرة الإنتاجية، أمـــا البرنامج الثاني سنة 1998 والذي كان يهدف بدوره أيضا إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإحـــداث إصلاحات عميقة تمس جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية.

إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث والتي يتم صياغتها في التساؤل التالي: **هل تأثر كل من النفقـــات العامة والكتلة النقدية في النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي نطرح جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما المقصود بالنفقات العامة وماهي تقسيماتها ومسارها في الجزائر؟
- ماذا نقصد بالكتلة النقدية ومقابلاتها وماهي تطوراتها في الجزائر؟
- هل التغير في النفقات العامة والكتلة النقدية يؤثر على الناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بطرح جملة من الفرضيات تتمثل فيمايلي:

- تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تأثر على النمو الاقتصادي.
- للنقود دور كبير في الحياة الاقتصادية وهذا ما أثبتته النظرية الحديثة للنقود في المدى الطويل.
- للنفقات العامة والكتلة النقدية علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

إن تطور كل المجتمعات يعتمد على النمو الاقتصادي فهو مصدر زيادة الدخل، وتعد النفقات العامة محركا للنمو الاقتصادي لأنها تساهم في القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وللكتلة النقدية دور مهم وضروري لما لها من انعكاسات على الاقتصاد الوطني بحيث أن تغير عرض النقود يؤثر على الناتج المحلي وعلى الأسعار والتوازنات الاقتصادية المختلفة لذلك فإن التحكم في عرض النقود يمكن السلطة النقدية من مراقبة السيولة لتحقيق الاستقرار.

حدود الدراسة:

تتحدد دراسة هذا الموضوع بجانب مكاني يهتم بظاهرة الانفاق العام والكتلة والناتج الداخلي الخام في الجزائر قصد الوصول إلى العلاقة بين المتغيرات الثلاثة أما الجانب الزماني فهو محدد بفترة الدراسة لتفسير أهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل اسباب اختياري للموضوع فيمايلي:

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق برامج الانفاق هذا ما يدفعنا إلى معرفة انعكاسات هذه البرامج على النمو الاقتصادي.
- محاولة معرفة دور الكتلة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- المساهمة في الإثراء العلمي بهذا الموضوع.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجانب النظري للمتغيرات المدروسة لأنه يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج.

الدراسات السابقة:

1- دراسة "بن عيسى عمران" مذكرة ماجستير بعنوان "دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، والناتج الداخلي الخام للفترة (1970-2008) وتناولت الإشكالية: ما نوع العلاقة الموجودة مابين كل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية؛ وتوصلت إلى أن:

- السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لأي بلد.
- هناك جملة من الوسائل والأدوات التي بواسطتها تستطيع السلطة النقدية التحكم في عرض النقود.
- من أهم الأهداف للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد هش لاعتماده على مورد واحد والذي يتمثل في عوائد الريع البترولي.

2- دراسة "عبد قادر فار" الإنفاق العام وأثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، وتناولت الإشكالية: ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو وتوصلت إلى أن:

- هناك اختلاف واضح بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي؛

- لا بد على الدول النامية أن تستحدث نموذج يراعي الظروف السائدة في كل بلد، والأخذ بعين الاعتبار التأخّر التكنولوجي والنقص في رأس المال البشري، بالإضافة إلى الفقر والحرمان الذي يعاني منه معظم سكان الدول النامية؛
- حقّقت الجزائر في المجمل تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي، غير أن مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مازالت مرتفعة، لذا يتوجّب على الدولة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي.

تقسيمات البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: تناولنا فيه مفاهيم عامة حول النفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول النفقات العامة وفي المبحث الثاني إلى الإطار النظري للكتلة النقدية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه عموميات حول النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور النفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مسار النفقات العامة في الجزائر وفي المبحث الثاني تطورات الكتلة النقدية في الجزائر اما المبحث الثالث تناولنا فيه تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول النفقات العامة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي

تمهيد

تعد النفقات العامة أداة مهمة لرسم منحنى السياسة المالية وتخطيط وبرمجة السياسة الاقتصادية للدول مهما كان توجهها الاقتصادي بهدف تحسين الاداء الاقتصادي للبلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي المستمر، الذي يسعى بعض الباحثين الاقتصاديين الى تقصي أهمية دور النفقات العامة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحديد الانفاق المناسب لتحقيق هذه الاهداف.

قد يكون من الصعب التعرف على الكتلة النقدية، نظرا لعدم الاتفاق على ما تعنيه، إذ أن الكتلة النقدية بالمعنى العام لها قد يتسع لتعني الثروة وقد يضيق لتعني الاوراق النقدية التي يطلق عليها العملة ولأن النقد يؤدي وظائف عديدة تتمثل بكونها وحدة حساب ووسيلة للمبادلة ومقياس للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيم ولذا فقد تعرف بانها تتضمن كافة الاشياء التي تؤدي وظائف النقد، أي ان كافة اشكال الثروة يمكن ان تكون مخزن للقيم وبالتالي يمكن اعتبارها نقودا على هذا الاساس.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للكتلة النقدية؛

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول النفقات العامة

بعد تطور مفهوم الدولة بتزايد دورها في النشاط الاقتصادي بدأ الاهتمام أكثر بالنفقات العامة، حيث أصبحت تعد من هم أدوات السياسة المالية التي يتم بواسطتها التأثير في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وهكذا ظهر مفهوم جديد للنفقات، متمثلا في النفقات الايجابية التي تؤدي الى احداث آثار اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم؛ خصائص وعناصر النفقات العامة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة وتطور مفهومها.

1- مفهوم النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة على انها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[1]. ويمكن تعريفها على أنها مختلف النفقات التي تقوم بها الحكومة مقابل حصولها على سلع أو خدمات معينة[2]. ويعرفها البعض على أنها كمية الدولارات التي تنفق على كل المستويات الحكومية لشراء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الفائدة[3]. هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة لسداد حاجة عامة[4]. كما تعرف بانها استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة لتحقيق منفعة عامة[5].

---

[1] عمران بن عيسى، دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الكتلة النقدية؛ الانفاق الحكومي؛ الناتج الداخلي الخام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012/2011 ص 24

[2] محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الاول)، الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 131

[3] عمارية مكي، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مستغانم 2019/2018 ص 63

[4] عمارية مكي نفس المرجع ص63

[5] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1988، ص25

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان النفقة العامة يجب ان تكون صادرة عن جهة عامة أو شخص عام، ويجب أن يكون الهدف من منها تحقيق منفعة عامة.

2- خصائص النفقات العامة

تتميز النفقات العامة بمجموعة من الخصائص نذكرها كمايلي:

2-1- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

تحدد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية مفهوم النفقات العامة، ونستطيع التمييز بين مفهومين:

- **المفهوم التقليدي:** والذي يدعو الى ضرورة حصر وتقييد حجم النفقات العامة في أضيق الحدود، ولعل عبارة "ساي" الشهيرة " إن أفضل النفقات أقلها حجما " خير ما يعبر عن هذا الاتجاه والذي في ضوؤه تتحدد النفقات العامة في نفقات الجيش، الذي يتولى حماية الحدود الاقليمية، نفقات الشرطة، والتي تتمثل مهمتها في حفظ الامن والنظام وتنفيذ القانون، نفقات العدالة ومهمتها حل المنازعات، ونفقات الهيئات الدبلوماسية للتمثيل الاجنبي.

- **المفهوم الحديث:** جاء هذا المفهوم نتيجة تطور دور الدولة، حيث أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم هذا التطور تحت تأثير الأزمات الاقتصادية التي تكررت في مطلع القرن العشرين، ليتسع نطاق النفقات العامة ليشمل نفقات أخرى تأثر بشكل مباشر وفعال في مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت الدولة مهتمة بها بشكل مباشر بإشباع الحاجات الاساسية للمجتمع بإشرافها على بعض القطاعات الحيوية مثل النقل والصحة والتعليم، وكذلك لعب دور اجتماعي هام من خلال إعادة توزيع الدخل، بهدف التقليل من الفروقات الاجتماعية، بالإضافة الى محاربة البطالة، وإعادة التعمير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1] محمد لا مي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2011/2010 ص 17

2-2- الخصائص القانونية

لكي تأخذ النفقة العامة إطارها القانوني لابد من توفر المبادئ الاربعة التالية:

- **الالتزام بالدفع:** وهو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة؛
- **تحديد المبلغ اللازم دفعه:** هذا التحديد يبقى تقديريا قابلا للزيادة لأسباب تتعلق بالدائن، مثلا يتغير صافي ما تدفعه الدولة للمواطن بحسب سنوات خبرته ووضعه العائلي؛
- **الآمر بالدفع:** والذي يتمثل في أمر كتابي يوجهه الآمر بالصرف الى المحاسب ليدفع للجهة الدائنة ذلك المبلغ، وتحدد طبيعة هذا الأمر وفق الرتبة الوظيفية لأمر الصرف؛

3- **صرف النفقة:** ويتم ذلك من قبل المحاسب، الذي لا تنحصر مهمته في دفع المبلغ بعد التحقق من هوية الشخص القابض او الحوالة المدفوعة له على حساب ما، بل يقوم أيضا بمراقبة المعطيات الادارية التي تمثلت في المراحل الثلاثة السابقة، ويتأكد من أن فائدة هذه النفقة تحققت فعلا[1].

4- **عناصر النفقات العامة:**

تستند النفقات العامة على ثلاث عناصر أساسية:

أ- **مبلغ نقدي:** يتم تسوية الجزء الأكبر من النفقات العامة في صورة نقدية، حيث تقوم الدولة بإنفاق مبلغ نقدي مقابل حصولها على السلع والخدمات لتأدية نشاطها وسد الحاجات العامة للمجتمع[2].كما يمكن أن يكون الانفاق عينيا، كحصول الدولة على حاجياتها من السلع والخدمات بالاستلاء جبرا على بعض الممتلكات الخاصة، وكذلك توزيع كميات من السلع والخدمات في شكل إعانات، كما يمكن أن تسدد أقساط قروضها في صورة عينية؛ لكن هذا الشكل من الانفاق بالإضافة الى ضآلته فإنه من السهل تقييمه نقدا وإضافته إلى مجموع النفقات.

ب- **الهيئة العامة:** يشترط في النفقات العامة ان تكون صادرة عن شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق تلعب دور أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة،

[1] صالح الرويلي مرجع سبق ذكره ص 30

[2] حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 174

والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين.

ويقتصر مفهوم النفقات العامة عند التقليديين على النفقات التي تنفذها الدولة اثناء ممارستها لمهامها التقليدية والتي لا تتعدى حماية المواطنين من الاخطار الداخلية والخارجية وإقامة العدل بينهم وتأدية بعض الخدمات العامة دون نفقات القطاع العام. بينما يتسع نطاق هذه النفقات بمفهومها الحديث ليشمل كلا النوعين، وذلك ما يعكس تطور دور الدولة وازدياد تدخلها في النشاط الاقتصادي بمختلف متغيراته[1].

ج- **المنفعة العامة:** حيث أن غاية الانفاق العام هو اشباع الحاجة العامة ومفهوم الحاجة العامة يختلف مدلوله ومعناه من بلد الى آخر، ومن زمن الى آخر في نفس البلد، حسب درجة تطور المجتمع وطبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف فئاته. ولهذا فان فكرة المنفعة العامة مبهمة نوعا ما حيث يتغير مفهومها من فترة لأخرى ومن دولة لأخرى. ويرجع ذلك لارتباط هذا العنصر بالسياسة. الأمر الذي أدى إلى وجود ترابط بين الدولة كمفهوم وهذا العنصر. فكلما زاد دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى اتساع مضمون المنفعة العامة. وعند القيام بالإنفاق يجب تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة. وهو مبدا يجب مراعاته وقت صرف النفقة. ويقصد به مقارنة التضحيات التي يتحملها المجتمع من دفع الضرائب وبين المنافع التي تعود على هذا المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الحكومة[2].

[1] عبد الحميد محمد القاضي، مبادىء المالية العامة، دراسة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1974، ص 68

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972، ص 42

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد النفقات العامة منها ما هو اقتصادي، إداري، سياسي، ومالي، وعليه يمكن الاعتماد على أكثر من معيار لتقسيم النفقات، وسيتم تحديدها على النحو التالي:

1- حسب المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار الى:

أ- **نفقات حقيقية:** وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بانها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الانتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون إن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

ب- **نفقات تحويلية:** وهي النفقات التي من شانها نقل القدرة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي[1].

2- حسب معيار الدورية والتكرارية

وتقسم الى النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ويمكن تلخيصها كمايلي:

أ- **النفقات العامة الجارية:** وهي تمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة بقصد اشباع حاجاته الجارية ولذلك يطلق عليها اسم النفقات الجارية أي النفقات الازمة لتسيير المرافق العامة، أو تلك النفقات الضرورية لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بمهامها وخدماتها بصورة معتادة، دورية ومنتظمة، متكررة في الموازنة العامة للدولة لكل سنة، اين تعمل الدولة على تغطية هذه النفقات بواسطة الايرادات الجارية كالضرائب والرسوم وتشمل مايلي:

[1] كريم بودخدخ ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غر منشورة، جامعة الجزائر 2010/2009 ص41

- النفقات على السلع والخدمات وتتضمن الرواتب والاجور ومشتريات السلع والخدمات.

- سداد فوائد الديون على اختلاف انواعها.

- الاعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية او عينية وسواء تهدف الى تقديم دعم مباشر او غير مباشر للأفراد، السلع، أو خدمات معينة.

ب- **النفقات العامة الاستثمارية (الرأسمالية):** أي النفقات التي يكون الهدف منها زيادة التكوين الرأسمالي للدولة، توسيع الطاقة الانتاجية للثروة القومية والمتمثلة في تنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة للمواطنين، الحصول على الاصول المختلفة وزيادة عمرها وقدرتها وطاقتها وخاصة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتتميز بكونها غير متكررة بصورة منتظمة ولا يتم دفعها من سنة لأخرى، وتشمل مايلي:

- بناء السدود وفتح الطرق واقامة الجسور.

- بناء المستشفيات والمراكز الصحية والامنية والمدارس والجامعات[1].

3- **حسب المعيار الوظيفي:** وفي هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف. يمكن ان تظهر النفقات العامة للدولة تبعا للوظائف التالية[2]:

أ- **النفقات العامة الاقتصادية:** تشمل الاموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي. مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة.

ب- **النفقات العامة الاجتماعية:** تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية.

[1] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 79

[2] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، النفقات العامة واثرها على الناتج الداخلي الخام، مجلة الحقوق والعلوم الا-نسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 27 ص ص 298 299

ج- **النفقات العامة الادارية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الادارات الحكومية، ومستلزمات الادارات الحكومية.

د- **النفقات العامة العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات القوات المسلحة.

ه- **النفقات العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والاوراق والسندات المالية الاخرى.

المطلب الثالث: أسباب زيادة النفقات العامة

من بين الظواهر التي لفتت انتباه الباحثين ظاهرة تزايد النفقات العامة، إلا أن هذه الزيادة قد تكون حقيقية أي يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة، كما قد تكون هذه الزيادة ظاهرية فقط ناتجة عن زيادة رقم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو الزيادة في عبئ التكاليف العامة، ويمكن تصنيف الاسباب التي تؤدي الى هاذين النوعين من تزايد الانفاق العام كمايلي:

1- **اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة:** تتمثل أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للنفقات العامة دون وهي كالتالي[1]:

أ- **تدهور قيمة النقود:** يؤدي تدهور قيمة النقود إلى انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان من الممكن الحصول عليه من قبل، وهو ما يؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة في الاعباء العامة.

[1] مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين النفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 2015/2014 ص 104، 105

ب- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** يترتب على إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها زيادة حجم النفقات العامة، لأن على الدولة أن تلبي احتياجات مواطنيها الجدد من أمن وتنمية وتعليم دون أن يزيد متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، أو يتحسن مستوى معيشتهم.

ج- **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** كان من المتبع في الماضي أن تخصص بعض الايرادات التي تحصلها بعض الدارات لتغطية نفقاتها مباشرة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من قيمتها.

ومع اتباع مبدأ عمومة الموازنة أي ظهور كافة نفقات الدولة وايراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل و لم تكن تظهر في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع رقم النفقات العامة.

2-**اسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:** وتفسر بمجموعة من العناصر:

أ- **الأسباب الاقتصادية:** وهي نتائج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة، وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة انفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الاعباء المترتبة على الافراد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الانفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط، أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض (داخليا أو خارجيا)[1].

ب- **الاسباب الاجتماعية:** مع زيادة عدد السكان، وتمركزهم في المدن والمراكز الصناعية، يزداد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية، والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام، ويرجع هذا إلى ان حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف. بالإضافة إلى ذلك، زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الافراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 181

قبل، كتأمين الافراد ضد البطالة والفقر والمرض...وغيرها، وقد يترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة[1].

ج- **الاسباب السياسية:** تتمثل الاسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والافكار الاشتراكية، وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه افرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية، إلى مجال الانفتاح والتعاون والمصالح المشتركة، وهو ما يعد انعكاسا لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات، أثرت على نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية، وبين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى، وأهم هذه الاسباب هي [2]:

- تعدد الاحزاب السياسية واتجاه كل منها، خلال فترة توليها الحكم إلى زيادة النفقات العامة لكسب رأي انصاره.
- مدى انتشار القيم الاخلاقية بين رجال الحكم، وموظفي الدولة القائمين على أمورها حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة، بين الدول التي تنتشر فيها الرشوة واستغلال النفوذ.
- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والعلاقات الدولية، والمنح والمساعدات والقروض.

د- **الاسباب الادارية:** ويتعلق الامر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الاداري (رفع عدد الولايات مثلا) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الادارية والموظفين، فضلا عن السبب الاداري الذي يؤدي بدوره إلى الإسراف في الوظائف، الأمر الذي يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة، كما أن اندماج بعض الدول ينجر عنه زيادة في الانفاق العام مقارنة بالإنفاق الذي كان سائدا في كل دولة على حدي[3].

[1] كريمة حامي، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة البويرة 2018/2017 ص21

[2] كريمة حامي، نفس المرجع ص 22

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 190

المبحث الثاني: الإطار النظري للكتلة النقدية

نظرا لأهمية النقد في المجتمعات المعاصرة اصبحت السلطات العمومية تولي أهمية بالغة في حساب ومعرفة كمية النقد المتداولة قصد الحفاظ على التوازان بينها وبين السلع المتبادلة، لذلك وجب الاهتمام بالكتلة النقدية، مكوناتها، مقابلاتها والمجمعات النقدية.

المطلب الاول: تعريف الكتلة النقدية

يقوم النظام المعاصر في مختلف دول العالم على مصطلح يحتل المكانة الاولى في جميع المعاملات الاقتصادية القائمة ألا وهو النقد، حيث يعتبر هذا الاخير من الأنظمة الاقتصادية التي عايشت الانسان منذ آلاف السنين ليتطور عبر التاريخ من حيث المفهوم، الشكل، الوظائف والخصائص.

1-تعريف الكتلة النقدية

تعرف النقود على انها وسيلة دفع أو قدرة شرائية تسمح لحاملها بالتزود بالسلع والخدمات أو بتسديد دين، ويرى الاقتصادي "روبرتسون " أن النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع التزامات الاعمال، أما "هنري غيتون" فقد عرفها في كتابه النقود على أنها أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية، وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير وسيلة تصفية أو تسديد الديون[1].

وتعرف النقود بأنها أي شيء مقبول قبولا عاما كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل السلع والخدمات وتسوية الديون، وبهذا المعنى فإنها تستعمل كوسيط للمبادلة أو كأداة لنقل القوة الشرائية، وقبولها

[1] عمران بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص23

العام كأداة للدفع أو كوسيط للمبادلة هو الذي يحدد شكلها، وهذا يعطي النقود القوة في شراء الأشياء بصورة مباشرة، وهي لا تتطلب تحويلها إلى شيء أثناء استخدامها في تسديد المدفوعات وتستمد ثقة الافراد بقبول النقود من امكانية الحصول على قوة شرائية. فالنقود إذا هي جمع نقد، وهي الاشياء التي بها ننقد أشياء أخرى (السلع والخدمات)، أو بمعنى آخر نستطيع بواسطتها تقييم الأشياء الأخرى ونقدر قيمتها، استنادا إلى قيمة النقود[1].

ويمكن تعريفها أيضا بتعداد وظائفها وخصائصها، أي شيء يلقى قبولا عاما في تبادل السلع والوفاء بالديون، كمقياس للقيم الحاضرة والآجلة ووسيط للتبادل ومستودع للقيمة وتتوافر سمات النقود في خصائصها وبقدرتها المستمرة في أداء الوظيفة الرئيسية للنقود كوسائل للدفع[2].

ويمكن أن تعرف النقود تعريفا أكثر دقة وتحديدا بأنها كل ما يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة[3].

2-خصائص النقود

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة عالية ينبغي أن تتوفر فيها بعض الخصائص التي نلخصها بمايلي[4]:

أ- **دوام البقاء:** ويعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية، يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن. والاحتفاظ بها انتظارا لإنفاقها في المستقبل يجب أن يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات. أو بعبارة أخرى إنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة والتلف لفترة زمنية طويلة.

ب- **التجانس:** ونعني به أن كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها.

---

[1] سعدية مجوج، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ام البواقي 2015/2014 ص 7

[2] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص29

[3] سعدية مجوج، نفس المرجع ص 8

[4] سعدية مجوج، نفس المرجع ص 16

ج- **قابلية الانقسام:** ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم او التجزئة الى اجزاء صغيرة، دون أي تكاليف او نقصان في قيمتها، بحيث أن تمكننا من شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.

د- **سهولة الحمل:** أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقود ملائما في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة.

ه- **لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق:** لأن ذلك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال، وعليه يجب أن تكون النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي.

و- **تتمتع النقود بطلب عام:** وتكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.

ي- **أن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع افراد المجتمع:** حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية، وذلك لأن النقود قادرة على اشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة، وتتجسد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الاشخاص الذي يرغب في التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي أي زمان.

المطلب الثاني: وظائف النقود وانواعها

تقوم النقود بأداء وظائف مختلفة في الاقتصاد الحديث، وتتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى التوفيق الذي يتيحه للنقود في أداء وظائفها الاساسية، وهذا يتوقف على مدى اتصاف النقود بالشروط الضرورية لحسن قيامها بتلك الوظائف.

1-وظائف النقود:

يمكن توضيح وظائف النقود فيمايلي:

أ- **النقود قياس للقيم:** إن من أهم عيوب نظام المقايضة، هو عدم وجود مقياس مشترك للقيم، أو وحدة متفق عليها لحساب القيم. ولذلك فقد كانت وظيفة النقود مقياس للقيمة، من أول الوظائف التي ظهرت للنقود، وخاصة بعد اتساع نطاق التبادل في الاقتصاد الحديث، وأصبح يتم بين عدد غير متجانس من السلع والخدمات، إذ يستطيع الفرد التعبير بوحدات نقدية عن قيم الاصول على تنوعها، والخصوم على تباينها، والنفقات والايرادات، والارباح على اختلاف انواعها، ومن الواضح أنه لولا وجود النقود وقيامها بوظيفة مقياس للقيمة ووحدة للحساب، فإنه ستعذر على الاقتصاد أن يؤدي وظائفه[1].

ب- **النقود وسيط للتبادل:** تعتبر وظيفة النقود كوسيط في التبادل هي الوظيفة الاساسية للنقود والناتجة عن كونها مقياسا للقيم، وبالتالي اصبحت الاقتصاديات الحديثة اقتصاديات نقدية من خلال مبادلة السلع و الخدمات مقابل وحدات نقدية[2].

ج- **النقود مخزون للقيمة:** من الواضح أن قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل يؤدي إلى الاحتفاظ بالنقود إلى حين استخدامها في الشراء ومن هنا تنشأ وظيفتها كأداة للادخار في احتفاظ الافراد بالنقود يمكن أن يطول لساعات أو ايام...الخ.

د- **النقود معيار للمدفوعات الآجلة:** تتمثل هذه الوظيفة للنقود في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات، وتحديد أثمانها، وتسليمها في وقت لاحق. كذلك في تسيير عمليات الاقتراض وتحديد عمليات الائتمان الآجل، والوقع أنه بدون استخدام النقود يتعذر تنفيذ العقود التي تتعلق بالمستقبل وأن يتم الإقراض والاقتراض وذلك لعدم وجود الوحدة التي يقاس بها مقدار قيمة العقود الآجلة لأنها تسهل عمليات التبادل التي تتم في المستقبل، من اقراض واقتراض الى درجة كبيرة، كما تسهل عمليات في الاقتصاد المعاصر.

[1] سعدية مجوج، مرجع سبق ذكره ص14

[2] عمران بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص 09

2-أنواع النقود:

يمكن تحديد انواع النقود اعتمادا على تقسيمين شائعين، الأول حسب التطور التاريخي، والثاني حسب التقسيم الذي جاء به كيتر.

2-1- انواع النقد حسب التطور التاريخي

تصنف النقود حسب التطور التاريخي الى عدة انواع وهي[1]:

أ- **النقود السلعية:** تعتبر النقود السلعية أول شكل للنقود عرفه الانسان وتكون قيمتها مساوية تماما لقيمتها كسلعة، وظهرت هذه النقود كرد للحد من صعوبات المقايضة وتحقيق التوافق المزدوج للرغبات، وأيضا لقياس القيم ولتجزئة السلع.

ب- **النقود المعدنية:** في فترة لاحقة من الزمن استعملت المجتمعات وسيلة أخرى لتحقيق المبادلات وكانت في شكل نقود معدنية التي بدأت باستعمال معادن عديدة مثل (الحديد، النحاس، البرونز...الخ)، إلى أن تم اكتشاف المعادن النفيسة من الذهب والفضة وتم استخدامها كنقود.

إلا أن هذه النقود كانت تمسك في البداية بصفة اختيارية من قبل الافراد لتتطور في مرحلة متقدمة وتصبح إجبارية وهي أساس النقود القانونية، هذا التطور ساعد على حدوث تغير في اشكال النقود المعدنية التي تطورت من نقود موزونة إلى نقود حسابية أي معدودة ثم نقود مضروبة أو مسكوكة.

ج- **النقود الورقية:** هي تلك النقود التي تصنع من الورق وهي قابلة للتداول بمقدار قيمة الوحدات النقدية المعدنية أو ما يعادلها من سبائك، ولإصدار نقود ورقية احتاج الأمر لإنشاء بنك تخوله الدولة سلطة إصدار تلك النقود، وتعتبر الدولة ضامنة للنقد الذي يصدره، إذ ان الورقة النقدية ليست أكثر من وعد يوفي بقيمتها عند الطلب، فهي لا تملك قيمة ذاتية وإنما تستند في أساسها إلى الضمان الذي تتمتع به وإلى قوة الإلزام بقبولها في المعاملات التجارية المختلفة داخل الدولة، أي أن النقود الورقية هي نقود رمزية.

[1] عمران بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص 06

كما يستعمل إلى جانب النقود الورقية نقود معدنية مساعدة تستعمل في المبادلات الصغيرة أو كتكملة لقيمة المبادلات، وتصدر من قبل خزينة الدولة لصالح البنك المركزي.

د- **النقود الكتابية:** تقوم البنوك بقبول ودائع الافراد من تلك النقود الورقية، وتقدم تعهدا بالدفع على شكل قيود كتابية في سجلات البنك، تبين التزام هذا الاخير بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، وبالتالي ظهر ما يسمى بالنقد الكتابية والتي سميت كذلك بالنقود المصرفية وتسجل وفق قيود لدى المؤسسات المصرفية، وهي تختلف عن النقود الورقية إذ ليس لها كيان مادي ملموس أي هي وحدة نقدية غير ممثلة ماديا لكن فقط في أرصدة دائنة في الحسابات لدى المصارف.

ه- **النقود الالكترونية:** تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسائل الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى المقصود بالنقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها، نذكر منها غلى سبيل المثال البطاقات البلاستيكية الممغنطة والنقود الالكترونية البرمجية اضافة لى الصكوك الالكترونية.

2-2-انواع النقد حسب كيتر

يقسم كيتر النقود إلى ستة انواع ثلاثة منها تدخل ضمن اسم النقود الحكومية، والأخرى تدخل ضمن اسم النقود المصرفية[1].

2-2-1- النقود الحكومية: وهي نقود سلعية، نقود الزامية، وشبه النقود، بالنسبة للأولى فهي تناظر النقود ذات القيمة الكاملة، أما الثانية فهي تتمثل في النقود المعدنية المساعدة والنقود الورقية، أما الثالثة فهي تشبه النقود الالزامية، باستثناء أن الدولة تلتزم بأن تبقى قيمتها ثابتة بدلالة سلعة أخرى كالذهب مثلا.

2-2-2- النقود المصرفية : وهي ثلاثة أنواع:

[1] عمران بن عيسى، نفس المرجع ص 07

أ-**الودائع الداخلية:** وهي ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية والسحب عليها يكون لغرض المعاملات والاحتياط، أي لدفع قيمة المشتريات ومختلف المستلزمات اليومية.

ب-**الودائع التجارية:** وهي ودائع اصحاب الاعمال لدى البنوك التجارية، وهي الأخرى السحب عليها يكون لغرض المعاملات والاحتياط كدفع قيمة المواد الاولية. ويطلق كيتر تسمية الودائع الحاضرة على هاتين الوديعتين، أي هي ارصدة نقدية جاهزة يمكن الاستفادة منها في الحال.

ج-**الودائع الادخارية:** تتمثل في احتفاظ المودعين برصيد نقدي لغرض المضاربة.

المطلب الثالث: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها

تتمثل الكتلة النقدية في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، سواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات، فإن السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل.

1- **مكونات الكتلة النقدية:** يتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى ثلاث مجموعات.

1-1**المتاحات النقدية:** هي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، وينطبق هذا المفهوم على كل من:

أ- **النقود الائتمانية:** هي التي يتولى البنك المركزي اصدارها مثل الأوراق النقدية والنقود المساعدة.

ب- **النقود المصرفية:** وتتمثل في الودائع الجارية أو ما يسمى بالنقود الكتابية، التي تختلف باختلاف المؤسسة التي يتعامل معها، من ودائع لدى الخزينة الى ودائع لدى البنك المركزي وكذا ودائع لدى صناديق الادخار.

1-2-**المتاحات شبه النقدية:** وهي تمثل مجموع الأصول التي يختلف فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية:

أ- **الودائع لأجل:** حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة المتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليها المودع.

ب- **الودائع بأخطار:** ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بدة زمنية متفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

ج- **الودائع على الدفاتر:** مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الاموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الايداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

د- **الاصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب:** وتتضمن كل من:

1-السندات الخاصة والتي تضم كل من سند لأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن وكذا سندات الصندوق.

2-السندات العامة وتشمل سندات الخزينة قصيرة الأجل أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ضائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

1-3-مجموعة الاصول المتبقية: وهي تلك الاصول التي تتميز بالجمود النسبي حيث تتحرك ببطيء كبير، إذ يمكن أن تتحول الى سيولة ولكن بعد مدة زمنية طويلة نوعا ما، وهذه المدة تتقلص كلما اقترب تاريخ استحقاق الأصل المعني غير أنه يمكن تحويل هذه الأموال إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها ولكن بقيمة أقل من قيمتها الأصلية، وتكون قيمة التحويل في تزايد حتى تصبح مساوية للقيمة الاصلية في تاريخ الاستحقاق وتندرج تحت هذه المجموعة مختلف الأصول الحقيقية مثل العقارات والآلات و المباني، وكذا الأصول المالية طويلة الأجل في صورة أسهم وسندات، وسيولة هذه الأصول ضعيفة ويرجع ذلك إلى أن عملية التنازل عنها يترتب عليها تحمل تكاليف كبيرة مع إمكانية تغير في قيمة الصك مع الزمن، ومقابل كل هذا فان هذه الأصول تدر فوائد كبيرة على اصحابها[1].

[1] عمران بن عيسى، نفس المرجع ص 9

2- المجاميع النقدية

حتى تتمكن الدولة من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وتتمثل هذه المجاميع فيمايلي[1]:

أ- **مجمع القاعدة النقدية أو النقد الأساس (M0):** يسمى احيانا بالنقد المركزي أو النقد ذو القوة الكبرى، وهو يشكل جملة الايداعات بالبنوك المركزية والعملة الورقية والعملة النقدية ومن الناحية التحليلية يمكن أن يكون هذا المفهوم مفيدا خاصة وأنه يتمتع بالسيولة الكاملة وتتحقق فيه كل الشروط اللازمة من وظائف وخصائص جوهرية وعلمية لاكتمال الوجود الاقتصادي. كما يستجيب هذا المجمع لمعيار التفرقة بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية في مجموع الأصول المالية، حيث يشكل مجموعة الأصول النقدية بأتم معنى الكلمة.

يتميز هذا المجمع كذلك بأنه لا دخل لتصرفات الوحدات الاقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بالرغم من أن توزيع هذه الكمية بين هذه الوحدات قد يتغير من لحظة إلى أخرى. وبمعنى آخر؛ يعتبر هذا الجمع متغيرا خارجيا بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات.

ب- **مجمع الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1):** يمثل هذا المجمع الكتلة النقدية المتاحة أو المتاحات النقدية ويسمى بمجموع وسائل الدفع. ويرتكز بشكل رئيسي على وظيفة النقود كوسيط في المبادلات، ويتألف من مجموع العملات الورقية، والنقود المعدنية المتداولة، والودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي. والمقصود بالودائع تحت الطلب تلك الودائع التي تكون متاحة بمجرد الطلب من زبائن المصارف وتشمل ودائع الحسابات الجارية، والودائع ليوم واحد وبعض هذه الودائع تكون مدرة للفائدة.

ج- **المجمع النقدي (M2):** بضم المجمع M2 النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي اضافة للودائع الجارية وغير الجارية من النقود المصرفية، أي انه يشمل M1 مضافا اليه الودائع غير الجارية كالودائع

[1] وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة 2015/2014 ص 27

الادخارية (اشباه النقود). ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية:

$$M2=M1+TD$$

حيث ان: M1: تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

TD: تمثل الودائع الزمنية.

مجمع عرض النقد بالمعنى الاوسع او السيولة الكلية للاقتصاد (M3): شهدت بغض البلدان ظهور مؤسسات مالية وسيطة ابتكرت مشتقات مالية، واعتبر ذلك تطورا في المجال النقدي والمالي وتطورا بأسواقها المالية، لذلك تم ضم ودائع هذه المشتقات ذات الأجل الطويل إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع وتكون هذه النقود مودعة لدى تلك المؤسسات المالية الوسيطة. $M3=M2+DER$

حيث أن: DER : منتجات المشتقات المالية.

إضافة الى نجد ان هناك M4 وهي عبارة عن M3 مضافا إليها سندات الخزينة وصناديق المعاشات القاعدية والحكومية، والأوراق التجارية والمالية.

3-مقابلات الكتلة النقدية:

إن كمية النقد المتداولة داخل الاقتصاد الوطني تعتبر بمثابة التزام بالنسبة للجهة المصدرة لها والمتمثلة في البنك المركزي، البنوك التجارية والخزينة العمومية، وذلك اتجاه الوحدات الاقتصادية من عائلات ومشروعات، وبالتالي فان عملية خلق النقود أو اصدارها لا يتم بدون مقابل بل هناك اجزاء مقابلة تفسر سبب اصدار هذه النقود تسمى بمقابلات الكتلة النقدية وهي تتمثل في[1]:

3-1- الذمم على الخارج: يتم الحصول على هذه الاصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي، إذ يمثل الذهب والعملة الاجنبية المقابل للكتلة النقدية في هذه الحالة.

[1] عمران بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص 13

أ- **الذهب:** عادة ما تلجأ الدولة في استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو اثناء الازمات العالمية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية وبالتالي فان الرصيد الذهبي يمثل قوة شرائية عالمية وفي نفس الوقت مصدر من مصادر الكتلة النقدية.

ب- **العملات الاجنبية:** يمكن ابراز حركة العملات الاجنبية إلى الداخل أو إلى الخرج وتأثيرها على الكتلة النقدية وذلك كمايلي[1]:

في حالة قيام الدولة بعملية تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات اجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الاجنبية لا يمكن تداولها محليا فان البنك المركزي يتكفل بحفظها واصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، وثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في اصدار عملة وطنية جديدة.

وفي حالة حدوث العكس أي اذا قامت الدولة بعملية استراد سلع وخدمات أو تم خروج اموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة اجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ ان احتياطي الملات الاجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

ومنه نستنتج ان رصيد العملات الاجنبية يؤثر في الرصيد النقدي الزيادة او بالنقصان وهذا يرجع إلى طبيعة الاتجاه الذي تسلكه رؤوس الأموال إلى الداخل أو إلى الخارج.

3-2- القروض المقدمة الى الخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة حيث تعمل على تحصيل الايرادات وتمويل النفقات ولكن غالبا ما تتمكن من تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية ولتغطية هذا العجز فهي تلجأ الى:

أ- **قروض البنك المركزي:** لتغطية العجز المذكور تلجأ الخزينة العمومية للبنك المركزي لطلب التزويد النقود.

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، ص52

ب- **السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك:** وهي تتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، يكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية ووسيلة للضغط على البنوك في تصرفاتها الاقراضية.

ج- **ذمم الافراد والمنشآت على الخزينة:** وهي ممثلة اساسا في الودائع التي يكونها الافراد والمشروعات لدى شبكة الخزينة العمومية، من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها وهي حسابات تحت الطلب وكذا حسابات لأجل والسندات.

3-3- القروض المقدمة للاقتصاد: نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي فقد تحقق الوحدات الاقتصادية فائض وهو ما يمكنها من تمويل نفسها بنفسها، وقد تحقق عجزا يضعف من قدرة تمويلها الذاتي و بالتالي فهي تلجا الى البنوك و تستخدم مختلف الادوات للحصول على قروض وهاذا قصد تمويل عمليات الاستغلال و الاستثمار اضافة الى التسبيقات المقدمة للعائلات لتمويل السكن والاستهلاك، وتعتبر هذه القروض احدى مقابلات الكتلة النقدية لكون أن:

- منحها يؤدي بالضرورة الى زيادة كنية النقود المتداولة.

- ارتفاع مستواها يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة وانخفاضها يؤدي إلى انخفاض الوسائل النقدية المتاحة.

ويشمل هذا النوع من القروض:

أ- **قروض في المدى القصير:** مثل عمليات الخصم والتسليف.

ب- **قروض في المدى المتوسط:** العمليات القابلة لإعادة الخصم والممكن تعبأتها.

ج- **قروض طويلة الاجل:** هذا النوع من القروض يبقى الجدل قائما حولها، منهم من يدخلها في الحسبان ومنهم من يبعدها، ويعللون ذلك بان هذا النوع من القروض يمول بواسطة الودائع لأجل و الودائع الادخارية وان هذه الودائع لا تدخل في حساب الكتلة النقدية.

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد اهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الامثل لفهم سير الاوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الاداء الاقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم وقياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

1-تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل وراس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بانه تغير ايجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي انه زيادة الدخل لدولة معينة[1].

كما يعرفه "جون ريفوار" بأنه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج للبلد [2].

ويعرف أيضا بانه الزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني[3].

وكذلك يعرف بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، أخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية، أي أن تكون الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي أكبر من الزيادة السكانية، وبالتالي يعبر النمو الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد[1].

---

[1] حوحو فطوم ، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة بسكرة الجزائر، العدد 05، جوان 2016 ص 118

[2] أحمد هدروق ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة جامعة الجزائر 2011/2010 ص29

[3] أحمد هدروق، نفس المرجع ص29

ويعرف "شابيرو" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن. ويعتبر المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي[2].

كما يعني بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الاجمالي الكامن) خلال زمن معين ، يحدث التوسع في الانتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، راس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي[3].

2- قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي بثلاث طرق وهي:

أ- **طريقة القيمة المضافة:** تعرف القيمة الضافة بانها ذلك الارتفاع القيمة الناتجة عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج ويعبر عنها حسابيا كمايلي[4]:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل المؤسسات أو العائلات.

المنتجات الوسيطية: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية النتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الانتاج، لأنها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

[1] ياسر محمد احمد ابو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزارة التعليم العالي و التعليم الفلسطينية، فلسطين، العدد01، المجلد60، 2020/01/25 ص54

[2] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره ص 210

[3] محمد لامي، مرجع سبق ذكره ص 3

[4] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 75

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي ان الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لان ذلك يؤدي إلى تكرار قيمة المنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطية في سلعة نهائية، ولهاذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

ب- **طريقة الدخل:** يستخدم هذا المقياس للتعبير عن تطور المستوى المعيشي المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى، ويعتمد عليه كذلك لمعرفة العلاقة بين نمو الانتاج وتطور السكان، حيث يقيس النمو المتحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه[1]. يقيس الناتج الداخلي الخام اجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد الوطني، حيث أن هذا الاخير هو اجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي نخلص الى نتيجة وهي أن[2]: **الناتج الداخلي الخام= الدخل الوطني** حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدار بتكلفة عوامل الانتاج.

الدخل الوطني: مجموع الاجور + مجموع الفوائد + مجموع الارباح + مجموع الريوع.

الناتج الوطني الخام بسعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك.

ج- **طريقة الانفاق:** وتشير إلى حاصل جمع جميع اشكال الانفاق: الاستهلاك والتغير في المخزون، التكوين الرأسمالي الثابت، صافي الحيازة من الاشياء الثمينة، الصادرات من السلع والخدمات مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات أي[3]: (GDP) = الانفاق الاستهلاكي النهائي (الفعلي) + التغير في المخزون + التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي + صافي الحيازة من الاشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمية – الواردات السلعية و الخدمية.

[1] محمد لامي، مرجع سبق ذكره ص 14

[2] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 76

[3] ليلية غضابنة، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة2 الجزائر 2015/2014 ص 41.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا في تحديد واحداث النمو نلخصها فيمايلي:

1-تراكم رأس المال: ويقصد به تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقات الانتاجية للبلد من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية كتوسيع شبكة الطرقات الداخلية والخارجية وبناء المطارات والموانئ وغيرها، والتي تساهم في اعداد الاقتصاد الوطني لإقامة المشروعات الانتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للبلد، ويعتمد تحقيق هذه الاهداف على مدى جدية السياسات الاقتصادية الهادفة الى اعطاء الاولوية الى الانفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].

فالتكوين الرأسمالي او الاستثمار يعتبر أحد العوامل الرئيسية للنمو، فكلما زاد التكوين الرأسمالي زادت الطاقة الانتاجية وبالتالي يزيد مستوى الانتاج وترفع امكانية الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ما يؤدي الى زيادة التخصص الذي بدوره يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة النمو الذي يفوق معدل النمو السكاني. ولكي يتحقق التكوين الرأسمالي يجب أن يتحقق الادخار لأنه لا استثمار دون ادخار.

2-رأس المال البشري: يعتبر من الهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لان له خصوصية اساسية في تحديد مسار النمو للبلد، كما أن قياس وزن البلد واهميته يرجع إلى ما يمتلكه من رأسمال بشري، وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون الرأسمال البشري أكبر زاد الأثر على النمو الاقتصادي، لذا فان الرأسمال البشري له مكانة اساسية من خلال التقدم الذي يخلق النمو على المدى البعيد. ويؤثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي من خلال قناتين[2]:

-الرأسمال البشري يؤثر بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية.

- الرأسمال البشري يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي تبنى واستورد تقنيات تكنولوجية من بلد متطور.

[1] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 116

[2] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره ص 222

3-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج ونمو أي اقتصاد على كمية ونوعية الموارد الطبيعية ممثلة في درجة خصوبة التربة، وفرة المياه، المعادن،....الخ، والتي ليست من صنع الانسان، فالفرد يستغل تلك الموارد لتحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أن الموارد ليست بالضرورة ان تكون ثابتة، كما يمكن للمجتمع ان يكتشف او يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، او تحويل جزء من تلك الموارد المتاحة كراس المال والعمل نحو مجالات الابحاث، أي يعني ذلك التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية من الأجل القصير للوصول بالاقتصاد إلى اعلى مستوى من القدرة الانتاجية في المستقبل وبعبارة اخرى انتقال منحنى حدود امكانيات الانتاج القصوى الى الاعلى وبالتالي زيادة النمو[1].

4-التقدم التكنولوجي: يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية و الوسائل الحديثة التي تستعمل في الانتاج، قصد الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية، وبالتالي فانه حتى ولو بقيت كميات عناصر الانتاج (العمل و راس المال) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادي، فحجم الانتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصر العمل وراس المال، وانما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج[2].

5-أعباء النمو الاقتصادي: إن النمو لا يتحقق إلا في إطار التحمل لبعض الاعباء والتضحيات حيث انه كلما زاد معدل النمو زادت الحاجة إلى زيادة انتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها، وزيادة استثمار في التعليم والتدريب، أي التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر لزيادة الانتاج مستقبلا. كما يؤدي النمو الى زيادة كل من التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، اضافة الى زيادة التقدم المادي ليطغى على الجوانب الروحية والاخلاقية في المجتمع[3].

6-التخصص وتقسيم العمل: وهو ما نادى به آدم سميث عام 1776، ويعتبر اهم مبدأ في تحقيق النمو لأنه يؤدي بالضرورة الى تحسين كمية ونوعية الانتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الانتاج ويطلق عليه اقتصاديا

[1] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 117

[2] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره ص 224

[3] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره ص 117

تحسين الكفاءة الانتاجية للعامل وتحسين الاداء وتنتج تكنولوجيا متقدمة تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والاكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا ان نتحمل اعباء وتكاليف للوصول اليه.

1-**فوائد النمو الاقتصادي:** من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي[1]:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معدلات الاجور والارباح.
- يساعد في القضاء على الفقر ويحسن من مستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الامن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوسيع الامثل للدخل القومي، دون أن يؤثر سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من مشكل البطالة.

2-**تكاليف النمو الاقتصادي:** لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد من دون ثمن، وتحقيق الاضافات المتواصلة في الناتج القومي الاجمالي كمكسب مالي، ضروري ولابد من دیمومته، الا ان تحسن مستويات النمو يصاحبها تضحيات بيئية واجتماعية واقتصادية ايضا تسمى تكاليف النمو[2].

أ- **تكلفة الفرصة الضائعة:** عندما يختار مجتمع ما ان ينمو اقتصاديا، فانه يختار قبل ذلك ان يضحي باستهلاكه الحاضر بكل مزاياه المادية والمعنوية، فالمعدل المرغوب للنمو الاقتصادي ينطوي على ضياع

[1] فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة بومرداس الجزائر،2008-2009، ص 10.

[2] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره ص 240 .

فرصة التمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم راس المال والتقدم التقني، يتمكن الاقتصاد من بناء استثمارات مادية وبشرية وتقنية لا تعطي عائدا مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا انما يتحقق بها نمو الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل.

ب- **التكلفة البيئية للنمو:** يعد تدهور البيئة وتلوثها وسوء استغلال مواردها من اهم المشاكل الناتجة عن الزيادات المكثفة والمتواصلة في معدلات النمو العالمي، القائم على استخدام المزيد من عوامل الانتاج كالعمل وراس المال والارض، مصحوبة بتجديدات تكنولوجية جد متطورة تسعى باستمرار للتفوق على مسائل نقص الموارد وارتفاع التكاليف والتي تقف كعائق امام تحقيق اقصى ما يمكن من نمو اقتصادي سريع ومتواصل وفي سبيل ذلك تدفع البيئة ثمن هذه الزيادات ذات الكمية سواء بتلوثها او تدهورها وخسارة مواردها.

مع هذا كله الا انه لا يمكن حصر كل المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتسارع بل أن مجموعة أخرى من الآثار البيئية قد لا تظهر الا في المدى البعيد فتراكم الغازات في الغلاف الجوي من شئنه أن يرفع من درجة حرارة سطح الارض، وما يترتب عليه من عوائق اقتصادية واجتماعية مدمرة للمورد البشري، وتكون الغازات نتيجة لبعض الانشطة مثل صناعة الاسمنت، التبريد...الخ، كما تتعرض طبقة الاوزون للتدمير المستمر بسبب سلسلة معقدة من التفاعلات بين عدة مواد وما ينتج عنها من آثار واضرار عامة تمس الحياة ككل.

ج- **التكاليف الاجتماعية:** هناك مظاهر اجتماعية تخلفها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الافراد داخله، حيث تتفشى الجرائم أكثر ويتضاعف التفكك الاجتماعي وتنتشر الامراض المزمنة والمعدية خاصة الناتجة عن التلوث البيئي، ويزداد استغلال الاطفال دون سن العمل، وهو احد ابرز مظاهر النمو السريع حتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الفرص لصحة افضل واعمار اطول وتعليم ارفع. كما تتحمل تكاليف اخرى للنمو تتعلق اساسا بزيادة ازدحام المدن وتكدس البنايات فيها، حيث تتدفق تيارات المرور بلا انقطاع مع زيادة اوقات الفراغ وانخفاض عدد ساعات العمل نتيجة للتطورات التكنولوجية.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكننا القول أن النفقات العامة من اهم محركات الاقتصاد الوطني وذلك للتطورات العديدة التي شهدتها بدءا بالنفقات المحايدة إلى النفقات المتدخلة وصولا إلى النفقات المنتجة، كما تتأثر النفقات العامة بعدة عوامل تؤدي إلى زيادتها سواء كانت هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية، وتنوعت تقسيمات النفقات العامة وفق عدة معايير.

كما يمكننا القول أن الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، حيث أن الزيادة في اصدار النقد دون مقابل من السلع والخدمات يؤدي إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، لذا فان السلطات النقدية تسعى الى التحكم فيها لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي، ويتم تصنيف مكونات الكتلة النقدية الى مجمعات نقدية وقد تم ترتيب المجمعات وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية.

وللنمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي للبلد حيث يعبر عن الزيادة في اجمالي الدخل للبلد وذلك مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وله عدة مقاييس، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي من أهم مقاييسه، ويمكن القول أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز على محددات الانتاج (العمل، راس المال والتكنولوجيا) وعوامل أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم النمو على الاقتصادي.

الفصل الثاني

تطور النفقات العامة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

إن النفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي لهم أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث أن النفقات العامة تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنها تلعب دورا هاما وكبيرا في الاقتصاد المعاصر، أما بالنسبة للكتلة النقدية فدراساتها تبحث في العلاقات التي تربط النقد بالمتغيرات الاقتصادية وذلك بتحديد سلوك الوحدات الاقتصادية بالنسبة للكميات النقدية التي يتم حيازتها وهذا ما يسمى بنظرية الطلب على النقد التي تطورت للوقوف على محددات هذا الطلب ومدى استقراره خلال الزمن، أما النمو الاقتصادي فهو من أهم المؤشرات التي تدل على الوضع الاقتصادي.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مسار النفقات العامة في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر؛

المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مسار النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة أحد مكونات السياسة الاقتصادية وأداة تنفيذ السلطات المالية الجزائرية من خلال الموازنة العامة للدولة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرجو تحقيقها من خلال تسطير المشاريع والاستثمارات الحكومية، والتي من شأنها ضمان نمو الاقتصاد المستدام واستقراره.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

لقد قسم المشرع الجزائري النفقات العامة في ميزانية الدولة إلى قسمين أساسيين هما: نفقات التسيير وهي النفقات الجارية؛ نفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية.

1- نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من اجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات. بالإضافة إلى تسيير مختلف الوزارات التي تندرج ضمن هذا الصنف من النفقات؛ النفقات المتعلقة بتدخلات الدولة كالإعانات التي تقدمها في الحالات الاستثنائية كالكوارث الطبيعية والزلازل والفيضانات.

1-1- تقسيمات نفقات التسيير

حسب المادة (24) من قانون المالية (84-17) تنقسم نفقات التسيير إلى أربع أقسام وهي:

أ- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات**

يشمل هذا القسم على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمس أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)
- الدين الداخلي-ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي

- ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

ب- **تخصيصات السلطة العمومية**

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، الملس الدستوري...الخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتتضمن مايلي:

- المستخدمين – مرتبات العمل.
- المستخدمين- المنح والمعاشات.
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات، حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، وعمليات التضامن وتظم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).[1]

2- نفقات التجهيز (الاستثمار)

وهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد. ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة ويضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، كما يتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت لأنها توم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة تحت تصرف الدولة[2].

وإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل الزراعة والصناعة، الأشغال العمومية والبناء، النقل والسياحة، كما أنه لا يمكن لأي عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة، كما أن الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير تختلف عن تلك التي تخصص لسد نفقات التجهيز، حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي وذلك لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

2-1- تقسيم نفقات التجهيز

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية التي تضعها الدولة، وحسب المادة 35 من قانون 84-17 تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أقسام: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق مايلي[3]:

أ- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين وهي:

---

[1] عمران بن عيسى، مرجع سبق ذكره ص ص38 39

[2] مسود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص351.

[3] ليلية غضابنة، مرجع سبق ذكره، ص 124

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ت- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الاساسية الاجتماعية و الثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الاشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ث- **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشتمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي24.....التجهيزات؛
- الفصل242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: برامج الانفاق العام في الجزائر

إن الأوضاع التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي دليل على أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي وهي تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وتتمثل فيمايلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أقر هذا البرنامج في أفريل عام 2001، حيث بلغت قيمته 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا، وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11.9 مليار دولار، وسنحاول إبراز أهم الجوانب الخاصة بهذا البرنامج فيمايلي[1]:

1-1- أهداف البرنامج

تتمثل أهداف هذا البرنامج فيمايلي:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي الأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج، و الذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وترتكز المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على أربعة أوجه رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] عبد القادر فار، الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية 2011-2012 ص 178.

جدول رقم (1) : مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). (الوحدة: مليار دينار).

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2005، ص 107.

ارتكزت قيمة البرنامج بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا البرنامج من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة البرنامج لسنتي 2001 و2002 بما يقدر ب 205.4 مليار دج و185.9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي و من ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2002، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار للبرميل، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها ، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري[1].

2-1- أهداف البرنامج

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لما يلعبانه من دور في تطوير النشاط الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي إذ يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

2-2- مضمون البرنامج

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

[1] زهور بوبكر، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 97.

الجدول رقم (2): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة لها (الوحدة مليار دج)

البرنامج/ السنوات	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	594	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 98.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (الوحدة مليار دج)

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان**	1908.5	45.5
ج- السكن.	555	
ح- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
خ- البرامج البلدية للتنمية.	200	
د- تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية.	250	
ذ- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز.	192.5	
ر- باقي القطاعات.	311.5	
2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية**	1703.1	40.5
ز- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	

س- قطاع المياه.	393	
ش- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
ص- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
ض- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
ط- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
ظ- العدالة والداخلية.	99	
ع- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.6	
غ- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال.	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد9، 2013، ص 47.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي.

3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات حوالي 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل:

ف- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9680 دج (أي ما يعادل 130 مليار دولار).

ق- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 155 مليار دولار).

3-1- أهداف البرنامج

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

ك- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛

ل- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛

م- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛

ن- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي؛

ه- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛

و- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛

ي- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛

أأ- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

3-2- مضمون البرنامج

يشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). (الوحدة مليار دج)

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8

[1] أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2014-2015، ص245.

البحث العمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2014-2015، ص246.

إن المبلغ الكبير المخصص لهاذا البرنامج يتوافق مع الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الانفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها.

أما فيما يخص تمويل هذا البرنامج فإنه يتم حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية، وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد، ولا على استقلاليته المالية إزاء الخارج في المستقبل. إن توفر الخزينة العمومية على ادخار هام والذي يقدر بأكثر من 4000 مليار دينار، كان ثمرة للقرار المتخذ من قبل رئيس الدولة في مطلع هذه العشرية، والذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، والذي سيساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

وعموما رغم تنفيذ البرامج الاستثمارية (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

4- البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2015-2019)

تم تخصيص غلاف مالي لهذا البرنامج يقدر ب 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المتخلفة للخماسي السابق ولينعكس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن تم مطالبة القطاعات بتطهير برامجهم موازاة مع إعداد وزارة المالية تقريرا يتضمن تقييم أثر القروض على الواردات

والتشغيل وجعل مجلس المحاسبة هيئة لصيقة مكلفة بمراقبة صرف هذه الأموال لقطع الفساد، وأكدت وثيقة العمل على ضرورة أن يفرز البرنامج آثارا مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن وظروف معيشته[1].

واعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية منذ سنة 2001 وحتى الوقت الحاضر والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وبالتالي توفير الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه ومن ثم توطيده نظرا للركود والأزمات الاقتصادية والمالية إضافة للظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم برامج الانفاق العام في الجزائر

إن تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لبرامج الإنفاق يتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي[2].

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات إذ ساهمت هذه البرامج في إعادة بعث النشاط الاقتصادين لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم الإيجابيات والسلبيات حول برامج الإنفاق العام في الجزائر كمايلي:

1- ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5.5% خارج قطاع المحروقات، و 4.8% كمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة (1995-2000)، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة (2005-2009) أي بنسبة أكبر مما قد حقق

[1] أحمد سعدات، العلاقة بين النمو السكاني والنفقات العامة، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة مستغانم 2018/2017 ص 91.

[2] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

خلال الفترة (2001-2004) وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد حجم النفقات العامة.

2- شهد تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا يدل على غياب الرشادة في النفقات العامة وسوء التسيير والتنفيذ، مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية النفقات العامة في التأثير على النمو الاقتصادي.

3- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز ب: سوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، ضعف الأطر الرقابية المؤسساتية والتنظيمية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن.

4- تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج.

5- ضعف تسيير ورشادة نظام الميزانية العامة حيث أن أهم العيوب الموجودة في تسيير الميزانية العامة في الجزائر وخاصة تسيير برامج الإنفاق العام تتمثل في: قلة الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة، الإشكال الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية، مدونة النفقات العامة حيث تتميز بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة بدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية.

6- تجاوز مدة الانتهاء من المشاريع المبرمجة حيث أن انتهاء المدة المبرمجة للمشاريع يؤثر على تكلفتها بحيث كلما زادت مدة انتهاء المشروع كلما ارتفعت تكلفته، وفي بعض الأحيان تضاعفت تكلفته نظرا لسوء التقييم وتقدير الأخطاء.

7- بشكل عام فإن النفقات العامة المتزايدة في الجزائر لم تؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة إلى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط لذلك فإن زيادة دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك وليس إلى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل النفقات العامة كان عن طريق

تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع إلى رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص[1].

المبحث الثاني: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر

تلعب الكتلة النقدية بالجزائر في جميع الاقتصاديات دورا كبيرا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتحديد حجم الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها بل هي عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك كل الجهات الاقتصادية فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة أي العملة والاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل[2].

وبالتالي فإن للكتلة النقدية تأثير في التطور الاقتصادي لبلد ما، و بناءا على ذلك سنحاول إبراز تطور الكتلة النقدية بالجزائر وكذا مكونات هذه الأخيرة ومقابلاتها.

المطلب الأول: تطور كتلة النقود في الجزائر

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا و ارتفاعا كبيرا في حجمها إذا تضاعفت بما يعادل 55.5 مرة تقريبا والجدول الموالي يوضح تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر.

جدول رقم(5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1980-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية	السنوات	الكتلة النقدية	السنوات	الكتلة النقدية	السنوات	الكتلة النقدية
1980	118.0	1990	420.5	2000	2022.5	2010	8280.7
1981	132.5	1991	510.0	2001	2473.5	2011	9929.2
1982	126.9	1992	662.3	2002	2901.5	2012	11015.1
1983	197.0	1993	767.7	2003	3354.9	2013	11941.5

[1] كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996، ص 113.

13686.7	2014	3644.3	2004	834.4	1994	233.0	1984
13704.5	2015	4070.4	2005	993.5	1995	266.1	1985
13816.3	2016	4827.6	2006	1191.3	1996	287.3	1986
14974.6	2017	5994.6	2007	1470.2	1997	312.9	1987
16636.7	2018	6955.9	2008	1592.3	1998	348.5	1988
		7173.1	2009	1789.4	1999	373.1	1989

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن الكتلة النقدية قد تضاعفت بوتيرة متسارعة جدا، وهذا التطور الحاصل يرجع إلى نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة من خلال المخططات الاقتصادية والتي تتطلب أموالا ضخمة لإنجازها حيث بلغ حجم الكتلة النقدية سنة 1990 إلى 420.5 مليار دج بعد ما كان 118.0 مليار دج في عام 1980 أي ما يعادل 3.5 مرة وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية ثم وصلت إلى 2022.5مليار دج عام 2000 أي نمو في الكتلة النقدية بما يقارب 4.9 مرة من 1990 إلى 2000 لتصل عام 2002 إلى 2901.5 مليار دج , والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف تقريبا استقرار خاصة في الفترة 1980-2002 والسبب في ذلك هو سعي الحكومة الجزائرية إلى التحكم في التضخم.

أما في عام 2003 فقد بلغت الكتلة النقدية 3394.5 مليار دج في حين أنها بلغت حوالي 36444.3 مليار دج وذلك في عام 2004 [1]. وظلت الكتلة النقدية في نمو في السنوات الأخيرة حيث بلغت 8282.7 مليار دج سنة 2010 لتبلغ 16636.7 مليار دج سنة 2018.

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

[1] ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2002 /2003، ص 114.

تتكون الكتلة النقدية بالجزائر من ثلاثة مكونات رئيسية و هي كما يلي:

1- **التداول الائتماني (النقود القانونية):** و تتكون من الأوراق النقدية و النقود المساعدة و التي يصدرها البنك المركزي و لقد لعب هذا النوع الأكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية دورا هاما في تشكيل حجمها إلى غاية بداية المخطط الثلاثي (67-69) لتترك هذه المكانة للودائع الجارية، والجدول الموالي يوضح تطور حجم النقود القانونية في الجزائر:

جدول رقم(6): تطور حجم النقود القانونية في الجزائر للفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود القانونية	السنوات	النقود القانونية	السنوات	النقود القانونية	السنوات	النقود القانونية
1980	42.3	1990	134.94	2000	484.52	2010	2098.6
1981	48.06	1991	157.20	2001	577.15	2011	2571.5
1982	49.16	1992	184.85	2002	664.68	2012	2997.2
1983	60.02	1993	211.31	2003	781.4	2013	4103.45
1984	67.4	1994	222.89	2004	874.34	2014	4105.8
1985	76.6	1995	249.76	2005	921	2015	4108.0
1986	89.3	1996	290.88	2006	1081.4	2016	4497.2
1987	96.8	1997	337.62	2007	1284.5	2017	47169
1988	109.7	1998	390.42	2008	1540		
1989	119.8	1999	439.99	2009	1829.4		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن حجم النقود القانونية بلغ 42.3 مليار دج بينما في سنة 1980 أي بنسبة 30.17 % من مجموع الكتلة النقدية. وفي سنة 1990 بلغ حجم النقود القانونية 134.94مليار دج أي بنسبة 32 % من مجموع الكتلة النقدية[1]. أي أن حجم النقود السائلة خارج البنك المركزي كان يمثل 42% و 36% خلال الفترة (80-86) وهذا يعود إلى عدة أسباب وهي:

- عادات الأفراد في تداول النقود فهم يفضلون الدفع نقدا ولا يستعملون العملة الكتابية.
- هيكل سوق السلع والخدمات فإذا افتقدت سلعة من السوق واشتراها الناس من السوق الموازية فيقع الدفع و القبض نقدا دون وجود أي كتابة (فاتورة).
- تكلفة الحصول على النقود، حيث أن سحب النقود من البنك أو البريد يكلف نقلا وانتظارا طويلا لذا يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود لديهم.
- عادات في الاكتناز تأخذ صيغة شراء الذهب اعتقادا أنه لا يفقد من قيمته و يكون توظيفه أحسن[2].

أما في سنة 2000 فقد بلغ حجم النقود القانونية 484.52 مليار دج وهو ما يمثل 23.55% من مجموع الكتلة النقدية و في العام 2002 بلغ حجمها 664.68 مليار دج أي ما يعادل 21.95% من مجموع الكتلة النقدية و في سنة 2003م ارتفعت إلى 781.4مليار دج و 874.34 مليار دج في سنة 2004[3]. أما سنة 2010 بلغت 2098.6 مليار دج وفي سنة 2015 4108.0 مليار دج ليبلغ حجمها 4716.9 مليار دج سنة 2017.

2- **الودائع تحت الطلب:** هي العنصر الثاني من مكونات الكتلة النقدية من حيث درجة السيولة وهي أقل سيولة من النقود القانونية و تتكون الودائع تحت الطلب من:

- الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.
- الودائع الجارية لدى مراكز البريد و صناديق الادخار.
- ودائع الأموال الخاصة لدى الخزينة العمومية.

[1] ماجدة مدوخ نفس المرجع، ص 114.

[2] نجاة مشمس, فعالية السياسة النقدية في معادلة التضخم دراسة حالة الجزائر 2004/1986. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،2004 /2005 ص151.

[3] نجاة مشمس نفس المرجع ص 202.

وهي الأخرى عرفت عدة تطورات، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع تحت الطلب في الجزائر:

جدول رقم(7): تطور حجم الودائع تحت الطلب في الجزائر للفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع تحت الطلب	السنوات	الودائع تحت الطلب	السنوات	الودائع تحت الطلب	السنوات	الودائع تحت الطلب
1980	33.5	1990	135.14	2000	563.7	2010	3657.8
1981	40.08	1991	167.79	2001	661.3	2011	4570.2
1982	61.99	1992	184.86	2002	751.6	2012	4776.34
1983	76.8	1993	235.59	2003	849	2013	4687.25
1984	95.2	1994	252.84	2004	1291.3	2014	5901.3
1985	104.6	1995	269.33	2005	1516.5	2015	5153.1
1986	95.9	1996	298.21	2006	2096.4	2016	4909.8
1987	103.8	1997	333.70	2007	2949.1	2017	5549.1
1988	115.5	1998	435.95	2008	3424.9		
1989	101.8	1999	465.18	2009	3114.8		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن حجم الودائع تحت الطلب بلغ 33.5 مليار دج سنة 1980 أي بنسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية واستمرت في الارتفاع بسبب سياسة التخطيط المتبعة آنذاك في الثمانينات مليار وبقيت في الارتفاع إلى غاية 1986 أين انخفضت قيمتها و قدرت ب: 95.9 مليار دج أي بنسبة 35% من مجموع الكتلة النقدية بعدما كانت تقدر ب:104.6 مليار دج أي 40% وذلك في العام 1985.

ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في تلك السنة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط ثم عادت لترتفع سنة بعد أخرى لتبلغ 135.14 مليار دج سنة 1990م أي ما يعادل 45% من مجموع الكتلة النقدية[1]. كما قدر حجم النقود القانونية ب3657.8 مليار دج سنة 2010 ليرتفع إلى 5153.1 مليار دج سنة 2015 و5549.1 سنة مليار دج 2017.

3- **الودائع لأجل:** هي أقل مكونات الكتلة النقدية سيولة و هي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة و تعطي فائدة و تتكون من:

- الودائع لأجل لدى البنوك.
- الودائع لأجل لدى صندوق التوفير و الاحتياط .

والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع لأجل في الجزائر:

جدول رقم(8): تطور حجم الودائع لأجل في الجزائر للفترة (2000-2013) الوحدة: مليار دج

السنوات	الودائع لأجل	السنوات	الودائع لأجل
2000	974.35	2008	1991
2001	1235	2009	2228.9
2002	1485.2	2010	2524.3
2003	1724.04	2011	2787.5
2004	1577.5	2012	3329.8
2005	1636.2	2013	3584.4
2006	1766.1		
2007	1761		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره ص 115 .

نلاحظ أن الودائع لأجل لدى تطورت بنسب صغيرة 40. وهذا راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز بدلا من الادخار حيث بلغ حجم الودائع لأجل سنة 2000 إلى 974.35 مليار دينار أي بنسبة 30 % من مجموع الكتلة النقدية ثم ارتفعت لتصل إلى 2524.3 مليار دج سنة 2010 و3584.4 مليار دج سنة 2013. ويرجع ذلك للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبهذا تلعب الودائع لأجل دورا كبيرا كوسيلة من وسائل البنوك التجارية و يدل على ذلك نموها البطيء خاصة في السنوات الأولى إلى غاية السبعينات وقد زادت أهميتها خاصة في سنوات التسعينات[1].

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول الخارجية والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1- **الأصول الخارجية:** تمثل حقوق الدولة على العالم الخارجي، و تشمل الفائض المحقق في ميزان المدفوعات والتي تضم الإيرادات المالية نتيجة الصادرات من المحروقات وباقي السلع والخدمات ونتيجة الدخول الصافية لرؤوس الأموال سواء الاستثمارات الأجنبية أو عوائد رؤوس الأموال لغير المقيمين، وكذلك رؤوس الأموال الموظفة في الخارج وما تملكه الدولة من الرصيد الذهبي لدى البنك المركزي[2].

وبسبب اعتماد اقتصاد الجزائر على عائدات البترول والتي تقارب 98% من مجموع الإيرادات، فإن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط فقد عرف تطورها ارتفاعا ملحوظا والجدول الموالي يوضح تطور الأصول الخارجية في الجزائر.

[1] ماجدة مدوخ نفس المرجع ص 116.

[2] نجاة مشمس، مرجع سبق ذكره ص ص151-152.

جدول رقم(9): تطور حجم الأصول الخارجية في الجزائر للفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الأصول الخارجية	السنوات	الأصول الخارجية	السنوات	الأصول الخارجية	السنوات	الأصول الخارجية
1980	16.5	1990	6.53	2000	775.9	2010	11996.5
1981	18.8	1991	24.28	2001	1310.8	2011	13922.41
1982	13.9	1992	22.64	2002	1755.7	2012	14940.4
1983	11.3	1993	19.63	2003	2342.6	2013	15241.24
1984	9.3	1994	60.39	2004	3119.2	2014	15734.5
1985	14.8	1995	26.29	2005	4179.7	2015	15375.4
1986	9.32	1996	133.94	2006	5515.0	2016	12569
1987	9.15	1997	350.31	2007	7415.5	2017	11487.3
1988	9.28	1998	280.71	2008	10246.9		
1989	6.52	1999	169.62	2009	10885.7		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن حجم الصول الخارجية بلغ16.8 مليار دج سنة لترتفع فيما بعد إلى 18.81 مليار دج عام 1981 وهذا نظرا لارتفاع سعر المحروقات، ولكنها سجلت بعد ذلك انخفاضا في حجم الإيرادات سنة 1985 أين ارتفعت قليلا ثم تدهورت ابتداء من 1986لتصل سنة 1990 إلى قيمة 6.53 مليار دج.

وابتداء من 1991 عادت لترتفع حيث بلغت 24.28مليار دج في تلك السنة لتنخفض قليلا عامي 1993/1992 مع الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها السلطات ثم ما لبثت أن سجلت ارتفاعا متواصلا

ابتداء من 1994 لتبلغ 60.399 مليار دج في تلك السنة بسبب إعادة تثمين أصول البنك المركزي والبنوك التجارية على إثر خفض قيمة العملة الوطنية، كما عرفت في نهاية 1996 ارتفاعا كبيرا فقد قدرت ب:133.94مليار دج مقابل 26.297مليار دج في نهاية 1995 (أي 5 مرات) وبلغت 351.53 مليار دج في نهاية 1997 فكانت أهم مصدر من مصادر النمو النقدي ثم انخفضت قليلا في السنوات الموالية لتصل إلى 169.61مليار دج في سنة 1999م بسبب انخفاض أسعار البترول ثم تعود لترتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2000 فقد قدرت بـــ:776.05 مليار دج ثم 1626.9مليار دج في 2002 نظرا لتحسن وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة أما في سنة 2003 بلغت 2342.17 مليار دج و 2390.5مليار دج سنة 2004[1]، وفي سنة 2010 ارتفعت لتصل 1199.5 مليار دينار و11487.3مليار دينار سنة 2017.

2- **القروض المقدمة للاقتصاد:** وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين الغير ماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم و قد تطورت القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر حيث ارتفعت بشكل واضح في مطلع السبعينات مقارنة ببقية مقابلات الكتلة النقدية، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى سياسة التنمية المتبعة حيث أنها بدأت في لعب الدور الأساسي مع بداية عملية التخطيط، والجدول الموالي يوضح تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر.

[1] ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره ص 118.

جدول رقم(10): تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر للفترة (1980-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد	السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد	السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد	السنوات	القروض المقدمة للاقتصاد
1980	68.5	1990	246.97	2000	993.7	2010	3268.1
1981	88.5	1991	325.84	2001	1078.4	2011	3726.51
1982	112.8	1992	412.31	2002	1266.8	2012	4297.46
1983	133	1993	220.25	2003	1380.2	2013	4902.5
1984	156	1994	305.84	2004	1535	2014	6504.6
1985	174.6	1995	565.64	2005	1779.8	2015	7277.2
1986	176.9	1996	776.84	2006	1905.4	2016	7980.2
1987	180.6	1997	741.28	2007	2205.2	2017	8465.4
1988	191.9	1998	906.18	2008	2615.5		
1989	157.2	1999	1150.73	2009	3086.5		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد بلغ 68.53 مليار دج سنة 1980 أي بنسبة 43.11% إلى 58.5 % من مجموع مقابلات الكتلة النقدية، ثم واصلت القروض المقدمة للاقتصاد تطورها خلال الثمانينات وتخللها فترات متباينة من الارتفاع فسجلت سنة 1981 ما يقارب 88.5 مليار دج أي بنسبة 69.24% إلى أن وصلت سنة 1990 إلى 246.97 مليار دج أي بنسبة 58.72 % من مجموع

مقابلات الكتلة النقدية لتسجل انخفاضا صغيرا سنة 2000 بما يقارب 993.7 مليار دج بعدما كانت تقدر بـــ:1150.7 مليار دج سنة 1999 أي بنسبة 53.02% من مجموع مقابلات الكتلة النقدية لتستقر بعدها سنة 2002 ثم ارتفعت لتصل سنة 2007 إلى 2205.2 مليار دينار و4297.46 مليار دينار سنة 2012 و8465.4 مليار دينار سنة 2017.

والملاحظ أنه منذ نهاية 1996 وبداية 1997 عرفت القروض المقدمة للاقتصاد استقرارا نسبيا بسبب وضع إجراءات بين البنوك والمؤسسات في إطار منح القروض وفي إطار التطهير المالي للمؤسسات العاجزة[1].

3- **القروض المقدمة للخزينة :** تتمثل القروض الممنوحة للخزينة العامة في الجزائر فيما يلي:

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية.
- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.
- ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

ولقد لعبت الخزينة العمومية دورا هاما في الإصدار النقدي من أجل تمويل الاستثمارات فعرفت عدت تطورات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 والجدول الموالي يوضح تطور القروض المقدمة للخزينة في الجزائر.

[1] ماجدة مدوخ نفس المرجع السابق ص 118.

جدول رقم(11): تطور حجم القروض المقدمة للخزينة في الجزائر للفترة (1980-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	القروض المقدمة للخزينة	السنوات	القروض المقدمة للخزينة	السنوات	القروض المقدمة للخزينة	السنوات	القروض المقدمة للخزينة
1980	33	1990	167.04	2000	677.5	2010	-3392.9
1981	25.1	1991	158.97	2001	569.5	2011	-3289.7
1982	36.1	1992	226.93	2002	578.6	2012	-3600.9
1983	52.6	1993	527.84	2003	423.4	2013	-1992.3
1984	67.7	1994	468.54	2004	- 20.6	2014	567.7
1985	76.6	1995	401.58	2005	- 933.2	2015	2730.1
1986	101	1996	280.55	2006	-1304.1	2016	3065.0
1987	123.1	1997	423.65	2007	-2193.1	2017	-3406.6
1988	147.2	1998	723.18	2008	-3627.3		
1989	366.5	1999	847.89	2009	-3488.9		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن حجم القروض المقدمة للخزينة بلغ33 مليار دج سنة 1980 وازدادت قيمتها لتصل نسبتها في عام 1988 42.24 % أي ما يعادل 147.24 مليار دج وما يفسر هذا الارتفاع هو ما أقبلت عليه السلطات من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وهذا الارتفاع ملاحظ منذ سنة 1983.

إلا أنه في سنة 1991 سجلت انخفاضا بسبب الصرامة في تطبيق القوانين الجديدة وتخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي حيث بلغت قيمتها 159.90 مليار دج بعدما كانت تقدر ب167.04 مليار دج عام 1990.

و ابتداء من 1993 ارتفعت من جديد وذلك في إطار تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم تنخفض قليلا في السنوات التالية إلى غاية 1996 أين انخفضت بشدة بحوالي مرتين بعدما كانت تقدر ب 527.84 مليار دج عام 1993 صارت تبلغ 280.55 مليار دج واستمرار التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتحسن الإيرادات من الجباية البترولية مما أدى إلى تقلص الدين العمومي الداخلي تجاه الجهاز المصرفي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث بلغ التخلي عن الاستدانة حوالي 60 مليار دج، وفي نهاية 1997 ارتفعت من جديد لتواصل ارتفاعها إلى غاية سنة 1999 أين وصلت إلى 847.89 مليار دج وذلك نظرا لعوامل سلبية تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة وانخفاض سعر الصرف وأسعار النفط أدى إلى عجز الخزينة العمومية، فاستعملت هذه الأخيرة موارد لإعادة الجدولة التي بقيت في بنك الجزائر في شكل تسبيقات الخزينة، عن طريق الاقتراض في السوق النقدية، ثم سجلت انخفاض قليل سنة 2000 فقدرت ب 677.5 مليار دج مليار دج و3392.9 مليار دينار سنة 2010 و3406.6مليار دينار سنة 2017.

المبحث الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر وعرف عدة تطورات خلال مسيرته التنموية لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل تطور الاقتصاد الوطني وتطور مؤشرات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد في الجزائر

عرف الاقتصاد الوطني عدة تطورات قسمت إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1985)

لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969)، الرباعي الأول (1970-1973)، الرباعي الثاني (1974-1977)، حيث تم فيها تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة امتصها كل من قطاع المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، ولكن بالرغم من ذلك فإن الأهداف المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، فالاهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة، ومن ثم قلت مساهمتها في الإنتاج الوطني، ضف إلى ذلك أن الثورة الزراعية التي كانت وراء الحد من ملكية الأراضي الزراعية ساهمت في التبعية الغذائية للجزائر خاصة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي السريع الذي شهدته المرحلة (حوالي 3.5% سنويا) لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (1978-1980) وهي مرحلة انتقالية بين المخططين الرباعي الثاني والخماسي الأول تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها ضمن آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، لتبدأ بعد ذلك مساوئ التخطيط المركزي ابتداء من فترة الثمانينات، حيث ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الألوية لباقي القطاعات[1].

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، الجزء الأول، ص 292.

2- مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1999)

لقد اثبتت الصدمة النفطية لعام 1986 حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، وكونه اقتصاد يعتمد على تصدير منتوج واحد بحوالي 97% ولأجل ذلك تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مس مختلف نواحي السياسة الاقتصادية الكلية، فلقد مس هذا الاصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق تحرير التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار، ضف إلى ذلك تدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية وكذا البنوك، وهي إصلاحات جذرية عميقة ركزت في معظمها على تهيئة الظروف الملائمة لانتقال الجزائر من مرحلة الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، ولقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال[1]:

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات و2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (-1.4%)؛
- انخفاض العجز في خزينة الدولة؛
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر ب 14% سنة 1994؛
- مواصلة تعديل صرف الدينار سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف بنك الجزائر؛
- تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير؛
- تنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993؛
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع تحفيز النشاط الاقتصادي وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

[1] محمد لامي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

3- الوضع الاقتصادي خلال المرحلة (2001-2014)

اتسمت هذه الفترة بعدة سمات عرفت بسنوات الوفرة والنمو السريع التي نما فيها الاقتصاد الوطني بشكل متسارع وبمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة خاصة خلال الفترة (2002-2005) بمتوسط 5.75% نتيجة تحسن اسعار النفط وإطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي الواعد من خلال تسطير سياسة اقتصادية وضعت هدف رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي على رأس أهدافها، كما شهدت الفترة (2006-2010) تراجع معدل النمو حيث انخفض إلى 1.7% سنة 2006 ثم ارتفع إلى 3.4% سنة 2007 ليتراجع سنة 2009 إلى 1.7% بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع معدل التضخم و البطالة وتراجع سعر النفط، بعدها يرجع الى التحسن بشكل متذبذب نتيجة لتحسن وضعية الاقتصاد العالمي والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي للمشروعات العامة وتحسن سوق النفط حيث سجل معدل نمو قدر ب 3.6% مع نهاية سنة 2010 ، بعد ذلك يعود للانخفاض مرة أخرى إلى2.83% سنة 2011 بسبب التوترات الاجتماعية الناجمة عن الاحتجاجات ضد البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، وتزامنا هع تحسن الأسعار العالمية للنفط تحسن معدل النمو ليصل إلى 3.30% سنة 2012 لينخفض سنة 2013 إلى 2.76% بسبب انخفاض سعر النفط في السوق العالمي، بعد ذلك عرف الاقتصاد الوطني تحسنا طفيفا في معدل النمو الاقتصادي سنة 2014 رغم تراجع سعر النفط[1].

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية للنمو في الجزائر

تهدف الدولة من خلال الخطط التنموية المسطرة والبرامج التي تسعى إلى إنجازها على أرض الواقع إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وهناك عدة مؤشرات تعبر عن الوضعية الاجتماعية، من بينها نسبة البطالة والصحة والتعليم، وكلما حققت الدولة تقدما في هذه المؤشرات أدى ذلك إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد.

1- **الاستهلاك في الجزائر:** تعد الجزائر من الدول التي تتسم بضعف الدخل الفردي وهذا ما يؤثر مباشرة على التوجهات الاستهلاكية للأفراد، وخاصة ذوي الدخل المحدود الذين يتأثرون

[1] ليلية غضابنة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

بالتقلبات التي تحصل في الاقتصاد الوطني وأسعار السلع نزولا وارتفاعا حيث تم تسجيل ارتفاع مستمر في الاستهلاك الفردي النهائي بحيث كان 17.2 مليار دينار ليصل إلى 41.6 مليار دينار سنة 2010؛ وكذلك تسجيل تطور ملحوظ في الاستهلاك النهائي الحكومي حيث كان 5.6 مليار دينار سنة 2000 ليصل 8.7 مليار دينار سنة 2010 [1].

2- **التشغيل والبطالة:** استهدفت سياسة الإنعاش الاقتصادي تخفيض معدلات البطالة والتي ارتفعت إلى معدلات قياسية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية، وقد نجحت السلطات العمومية في تخفيض معدلات البطالة نسبيا ب 17.33%، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

جدول رقم (12) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة	12	13.20	16.30	13.10	8.70	9.70	11.40	21.40	23.30	18.10
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02	29.29
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.80	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل البطالة	10.00	9.97	11.00	9.80	10.60	11.20	10.30	12.30		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

نلاحظ أن السلطات العمومية استطاعت التخفيض من معدلات البطالة أي من 27.30% سنة2001 إلى 9.97% سنة 2011 و12.3%سنة 2017 وهذا نتيجة مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي التي تمكنت

[1] عبد القادر فار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

من احتواء جزء كبير من اليد العاملة، وهذا ما أدى إلى تطور القوي العاملة النشيطة حيث ارتفعت بنسبة 17.48% أي من 9.0704 مليون نسمة سنة 2001 إلى 10.661 سنة 2011 و10.85 سنة 2017، وهذا يمثل تزايد عدد السكان القادرين على العمل أي زيادة عنصر العمل وهو يمثل أحد محددات النمو الاقتصادي.

3- **الصحة والتعليم:** تميزت الفترة من 2005 إلى 2009 توسع هام لشبكة الصحة العمومية، حيث تم استلام خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة من هذه الفترة 11 مشفى متخصص، و 43 عيادة متعددة التخصصات، و 79 مركزا صحيا، و8 مركبات للأمومة والطفولة والعديد من قاعات العلاج، كما خصص طبيب عام لكل 1457 نسمة وطبيبا مختصا لكل 2052 نسمة وجراح أسنان لكل 3241 نسمة و تقني شبه طبي لكل 370 نسمة[1].

كما بلغ سنة 2017 عدد المستشفيات العمومية 40322 و57227 طبيب عام و21611 طبيب مختص، و7335 جراح أسنان خاص و7335 جراح أسنان عام، و1796 صيدلية عامة و10541 صيدلية خاصة.

يعتبر التعليم العالي أحد أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية، حيث الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة القادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بنجاح من جهة والقادرة من جهة أخرى على نقل التقنية المتقدمة واكتساب الخبرات، ومن حيث الأرقام ففي سنة 2008 وحسب معطيات وزارة التربية الوطنية كانت نسبة التمدرس 97% وبلغ عدد التلاميذ في الطور الابتدائي 3.250 مليون تلميذ، والطور المتوسط 3.359 مليون تلميذ، الطور الثانوي 1.006 مليون تلميذ. وفي سنة 2017 4.373 مليون تلميذ في الطور الابتدائي و2.811 مليون تلميذ في الطور المتوسط و1.227 مليون تلميذ، وحسب وزارة التكوين والتعليم المهنيين بلغ عدد الطلبة المسجلين في التكوين المهني 657000 طالبا سنة 2009، وفي الطور الجامعي وصل عدد الطلبة 1.230 مليون خلال سنة 2010 و1.447 مليون خلال سنة 2017، كما وصل عدد المتخرجين 186000 متخرج سنة 2009و303100 سنة 2016.

[1] عبد القادر فار، مرجع سبق ذكره ص 198.

المطلب الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للنمو في الجزائر

لنجاح أي سياسة اقتصادية يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها، حيث تعتمد السلطات العمومية من أجل تحقيق أهدافها الأساسية على تحفيز الطلب الكلي الفعال للزيادة في الإنفاق العمومي بمختلف أشكاله قصد تحفيز الإنتاج بتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة ظل تحسن المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري.

1- تطور مؤشرات التوازن المالي في الاقتصاد الجزائري

تؤكد المقاييس الرئيسية للوضعية المالية الخارجية للجزائر صلابتها وقدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية حيث استفادت الدولة من تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية لتدعيم قدرتها المالية وتتمثل هذه المؤشرات فيمايلي[1]:

1-1- الاحتياطات الرسمية وأسعار الصرف

يكتسي مستوى الاحتياطات الرسمية أهمية خاصة إذ تمثل المرتكز الأساسي ضد الصدمات الخارجية المحتملة، ويشدد بنك الجزائر على التسيير الحذر لاحتياطات الصرف، حيث كانت الايداعات تتم خصوصا لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية ، حيث استثمرت محافظ الأوراق المالية والتي تزايدت حصتها منذ ذلك الوقت، كما ساهمت سياسة الصرف من طرف البنك المركزي بطريقة فعالة في الاستقرار المالي الخارجي وذلك من خلال بنك الجزائر من أجل تحسين سعر صرف الدينار مقابل أسعار صرف العملات الارتكازية حيث بلغ

[1] إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة 2015 ص 229.

معدل التغير في نسبة الصرف المتوسطي للدينار مقابل الدولار 5.7%، أما بالنسبة للأورو فقد بلغ 47.7% وهي معدلات مقبولة نتيجة للتقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الارتكازية.

1-2- رصيد ميزان المدفوعات

يظهر تطور رصيد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا، حيث سجل رصيدا موجبا ومتزايدا بلغ أقصاه سنة 2008 ب 34.449 مليار دولار وهو أعلى فائض تم تحقيقه منذ الاستقلال، غير أنه في سنة 2009 نتيجة لتقلص ايرادات صادرات الجزائر المتمثل معظمها دائما في المحروقات بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، تقلص حجم رصيد ميزان المدفوعات إلى 0.411 مليار دولار، ليعود للتحسن المتباطئ نتيجة لانتعاش حيث بلغ 15.58و20.14مليار دولار سنتي 2010 و 2011 نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي، لينخفض بعدها إلى 0.10 مليار دولار خلال الفترة 2012-2014 .

1-3- رصيد الميزان التجاري

لقد حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا والذي بلغ أقصاه سنة 2008 بقيمة 39.819 مليار دولار أي بنسبة تجاوزت 2000% ، وهي أكبر قيمة تم تسجيلها ويفسر الانخفاض الذي شهده رصيد الميزان التجاري سنة 2002 بانخفاض حجم الصادرات بنسبة 10% نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات وانخفاض اسعارها أيضا وذلك بسبب أحداث ديسمبر 2001، مقابل زيادة حجم الواردات خاصة المتعلقة بالنشاطات الصناعية وذلك في إطار المخطط الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي ، كما ما عرف تراجعا بلغ 5.9 مليار دولار سنة 2009 أي بانخفاض قدره 85% ويرجع ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات بفعل الركود في الاقتصاد العالمي مقابل استقرار قيمة الواردات.

2- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال الرفع من حجم الإنفاق الاستثماري ومنه زيادة الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي

ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تطور بنسبة 68.6%، كما سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط 4.85% [1].

والجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

جدول رقم(13): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1980-2018) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	الناتج الداخلي الخام	السنوات	الناتج الداخلي الخام	السنوات	الناتج الداخلي الخام	السنوات	الناتج الداخلي الخام
1980	162.5	1990	554.4	2000	4098.8	2010	11991.6
1981	191.4	1991	862.4	2001	4241.8	2011	14526.6
1982	207.6	1992	1047.7	2002	4454.7	2012	16115.4
1983	233.7	1993	1189.7	2003	5124.0	2013	16647.9
1984	267.6	1994	1487.7	2004	6150.4	2014	17228.6
1985	291.6	1995	2004.9	2005	7563.6	2015	16702.1
1986	296.6	1996	2570.0	2006	8520.6	2016	17406.8
1987	312.7	1997	2780.2	2007	9306.2	2017	18906.6
1988	347.7	1998	2830.5	2008	10993.8	2018	19732.5
1989	422.0	1999	3238.2	2009	9968.0		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

[1] إيمان بوعكاز، نفس المرجع ص 234.

نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام عرف تطورا ونموا مستمرا بحيث كانت قيمته 162.5 مليار دج سنة 1980 ليرتفع إلى 554.4 مليار دج سنة 1990 وبقي في ارتفاع مستمر ليسجل 4098.8 مليار دج سنة 2000 و11991.6مليار دج سنة 2010 نتيجة برامج الانعاش الاقتصادي ليصل إلى 19732.5مليار دج سنة 2018.

3- تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري

سجل التضخم في الجزائر تذبذبا خلال هذه الفترة حيث حاولت السلطات النقدية وبالأخص خلال السنوات المتميزة بانخفاض ايرادات الميزانية والذي تزامن مع انخفاض في أسعار البترول تبني سياسة نقدية فعالة لمواجهة التضخم، ومن أجل التخفيف من الصعوبات المالية التي تواجه الاقتصاد وضعت السلطات النقدية تخفيض معدلات التضخم كأولوية لها، مرتكزة في ذلك على تسيير اقتصادي كلي جيد مع حماية القدرة الشرائية للمواطنين[1].

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر.

جدول يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) **الوحدة : %**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	16,7	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	8,7	5	2,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل التضخم	3,9	4,5	8,9	3,3	3	4,8	6,4	5,6		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر

[1] إيمان بوعكاز نفس المرجع ص 240.

نلاحظ ان معدلات التضخم في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1996 حيث بلغت 16.65% سنة 1996 ووصلت الى31.66 % سنة 1992 ، هذا بسبب التوسع النقدي ، . وتم تسجيل نسبة 0.3 %سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم بالنسبة للجزائر، ويعود ذلك إلى الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد ثم سجل معدل التضخم سنة 2010 نسبة 3.9% و 5.6% سنة 2017.

خلاصة الفصل

تعتبر كل من النفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر أجزاء متكاملة من السياسة الاقتصادية الكلية ، وبما أن الجزائر دولة مصدرة للنفط فهي آخذة للسعر وليست متحكمة فيه هذا ما جعل أكثر ايراداتها مرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية ، لذلك قامت الدولة بجملة من التدابير لإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات وكذلك تحفيز الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي من خلال جملة من التحفيزات الجبائية والاستثمارية، بالإضافة إلى ذلك قامت الدولة بإعداد صندوق خاص يدعى بصندوق ضبط الموارد ومهمته امتصاص الفوائض المالية السنوية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول بالاعتماد على سعر مرجعي يحدد على أساسه قانون المالية السنوي، ويتم استخدامه لتسوية عجز الميزانية مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار البترول وكذلك تسوية المديونية للدولة.

خاتمة

خاتمة

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر ضروري وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية عن طريق النفقات العامة والسياسة النقدية عن طريق الكتلة النقدية واللذان يهدفان إلى تحقيق النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام، لذلك تطرقنا في بحثنا هذا إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، وذلك لفهم مختلف السياسات المتبعة من قبل الدولة ومعرفة مدى مساهمة كل سياسة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

ومن خلال اختبارنا للفرضيات توصلنا إلى:

- للنفقات العامة تأثير مباشر على الناتج الوطني حيث أن زيادة النفقات العامة يأدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- تعتبر الكتلة النقدية من أهم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية التي تؤثر من خلالها على النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة متبادلة بين النفقات العامة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي حيث أن كل من النفقات العامة والكتلة النقدية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ومن خلال بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها مايلي:

- تعد النفقات العامة أداة مهمة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها ومن خلالها يتم التأثير على مؤشرات النمو الاقتصادي.
- تطور اقتصاد الدولة يأدي بالضرورة إلى زيادة حجم النفقات العامة.
- تلعب النفقات العامة دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث كلما زادت النفقات زاد انتفاع الناس بها.
- سياسة الانفاق التوسعية في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي.

- تعتبر الكتلة النقدية من أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد وذلك من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي.

- عرف عرض النقود ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات، حيث عـــرف تطـــور متزايـــداً ومستمراً في السنوات الأخيرة حيث يلاحظ ارتفاع عرض النقود وبمعدلات نمو مرتفعة.

- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي.

- يعتبر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي للدولـــة ويســـتخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي.

وبناءا على ما سبق نقدم مجموعة من التوصيات:

- إعادة توجيه النفقات العامة لبعض القطاعات المهمة كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة.

- ترشيد النفقات العامة ومحاربة الفساد لما يخلفه من آثار على الاقتصاد الوطني.

- مراقبة العرض النقدي وتحديده حسب احتياجات النشاط الاقتصادي.

- العمل على تنويع مصادر الدخل للتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لأن انخفاض أسعار النفط يأثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

الكتب

01- فرحي محمد، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزء الاول)، الأسس النظرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

02- الرويلي صالح، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1988.

03- حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

04- عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دراسة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1974.

05- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

06- قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

07- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

08- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996.

09- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، الجزء الأول.

المذكرات

01- بن عيسى عمران، دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الكتلة النقدية؛ الانفاق الحكومي؛ الناتج الداخلي الخام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012/2011.

02- مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مستغانم 2019/2018.

03- لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2011/2010.

04- بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمة الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غر منشورة، جامعة الجزائر 2010/2009.

05- جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين النفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 2015/2014.

06- حامي كريمة، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة البويرة 2018/2017.

07- مجوج سعدية، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ام البواقي 2015/2014.

08- بشيشي وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة 2015/2014.

09- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003.

10- هدروق احمد، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة جامعة الجزائر 2011/2010.

11- غضابنة ليلية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة2 الجزائر 2015/2014.

12- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة بومرداس الجزائر2008-2009.

13- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

14- فار عبد القادر، الانفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية 2011-2012.

15- بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014.

16- سعدات أحمد، العلاقة بين النمو السكاني والنفقات العامة، مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة مستغانم 2018/2017

17- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف 2005.

18- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2014-2015.

19- مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2002 /2003.

20- مشمس نجاة، فعالية السياسة النقدية في معادلة التضخم دراسة حالة الجزائر 2004/1986. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة،2004 /2005.

21- بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة 2015.

المقالات والمجلات

01- لعجال العمرية، محمد يعقوبي، النفقات العامة وأثرها على الناتج الداخلي الخام، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 27.

02- حوحو فطوم، عيساوي سهام، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة بسكرة الجزائر، العدد 05، جوان 2016.

03- ياسر محمد احمد ابو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزارة التعليم العالي والتعليم الفلسطينية، فلسطين، العدد01، المجلد60، 2020/01/25.

04- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد9، 2013.